التأطير القانوني لمصادر تمويل الحملات الانتخابية – دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والفرنسي

Legal framework for election compaign sources-Comparative study of algerian and french law

تاريخ استلام المقال: 2024/07/01 تاريخ قبول المقال للنشر: 2025/01/05 تاريخ نشر المقال: 2025/01/15

كامل سمية

جامعة أحمد درايعية أدرار، (الجزائر)، s_kamel@univ-adrar.edu.dz

ملخص:

لا طالما كان تمويل الحملات الانتخابية أمرا ضروريا لتلبية احتياجات ومتطلبات هذه الحملات، غير أن حجم التمويل والذي كان يقتصر على بعض المساهمات النقدية والعينية المتعلقة بتحضير بعض المآدب وحفلات الاستقبال أو نشر مطبوعات أو تعليق ملصقات في وقت مضى، أصبح في وقتنا الحالي أكثر ارتفاعا ويتطلب مصادر تمويل مختلفة من أجل استعمال وسائل الاتصال الحديثة واستغلالها في عملية التسويق السياسي، وهو الأمر الذي أظهر حاجة ملحة لتنظيم مصادر تمويل الحملة الانتخابية في الجزائر وفرنسا حيث تشكل هذه المصادر عملية تشاركية بين مساهمات الدولة والأشخاص الخاصة.

توصلت الدراسة الى أنه وعلى الرغم من اتفاق المشرع الجزائري والفرنسي على ضرورة اعتماد التمويل العام والخاص في الحملات الانتخابية إلا أن مصادر تمويل الحملات الانتخابية في الجزائر تظل محدودة جدا مقارنة بنظيرتها في فرنسا، حيث وسع المشرع الفرنسي من سبل وطبيعة المساهمات التي يمكن أن تقدمها الدولة وكذا الأشخاص الخاصة.

الكلمات المفتاحية: حملة انتخابية؛ مصادر التمويل؛ المساهمات النقدية؛ المزايا العينية؛ الدعاية؛ الأحزاب السياسية؛ التمويل العمومي.

Abstract:

The financing of electoral campaigns has always been necessary to meet the needs and requirements of electoral campaigns. However, the volume of funding, which used to be limited to some monetary and in-kind contributions related to the preparation of certain banquets and receptions or the publication of flyers or the hanging of posters in the past, has now become more expensive and requires different sources of funding in order to use modern means of communication and exploit them in the political marketing process, a matter that has shown an urgent need to organise the sources of funding for electoral campaigns in Algeria and France where these sources constitute a participatory process between the government contributions and private individuals.

The study found that although the Algerian and French legislators agree on the need to adopt public and private funding for electoral campaigns, the sources of funding for electoral campaigns in Algeria remain very limited compared to their counterparts in France, where the French legislator has expanded the ways and nature of contributions that can be provided by the government as well as private persons.

Keywords: Election compaign; Financing sources; Monetary contribution; Benifits in kind; Propaganda; Political parties; Public funding**.**

مقدمة:

إذا كان ارتباط المال بالعملية السياسية ولا سيما ما تعلق منها بالحملات الانتخابية مسألة مثيرة للريبة غالبا، فإنه لا يمكن انكار حقيقة ضرورة التمويل المالي لإنجاح هذه الحملات والتكفل بالتكاليف الناجمة عنها، ومع ذلك فإن عدم وضع ضوابط قانونية صارمة في هذا المجال يمكن أن يساهم في تشويه المنافسة لصالح المرشحين الذين يتمتعون بالدعم المالي، كما سيؤدي الى المخاطرة بخلق ساسة موالين لمصالح الجهات الممولة أكثر من الناخبين، وهو ما يمكن أن يساهم في عدم ثقة المواطنين في ممثليهم السياسيين بالإضافة الى تقويض ثقتهم في الانتخابات والعملية الديمقراطية برمتها.

وفي الحقيقة فإن حداثة تنظيم عملية تمويل الحملات الانتخابية بالمقارنة مع تنظيم الانتخابات في حد ذاتها، سمح في وقت مضى للمرشحين والأحزاب السياسية بجمع الأموال بشتى الوسائل دون وجود أي رقابة، وفي أعقاب الفضائح العديدة المتعلقة بتمويل المرشحين والأحزاب السياسية خلال الحملات الانتخابية في العديد من دول العالم وفي مواجهة القلق المتزايد بين المواطنين الذين يطالبون بمزيد من الشفافية في الحياة العامة، لجأت العديد من الدول الى وضع ضوابط قانونية وآليات خاصة تهدف الى تقييد تأثير المال على السياسة بصفة عامة وضبط عملية التمويل الخاصة بالعمليات الانتخابية بصفة خاصة.

والمستقرأ لنظم تمويل الحملات الانتخابية، يجد بأنها غير موحدة في كل الدول فهي تختلف باختلاف الخصوصيات السياسية والقانونية والثقافية لكل دولة، حيث أن هناك عوامل مختلفة تؤثر على وجود وطبيعة ودرجة تطبيق هذه الضوابط المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية المعمول بها في بلد معين، بحيث يمكن أن تكون هذه العوامل قانونية (نوع الأنظمة الانتخابية المعتمدة في الدول) أو تاريخية (حالات الفساد والتمويل السياسي في الدولة) أو اقتصادية (مستوى التمويل العام للمجال السياسي) أو اجتماعية (ثقة المواطنين في الممارسة السياسية) ولهذا تختلف درجة ومدى هذه الضوابط القانونية بشكل كبير من بلد الى آخر، غير أن هناك بعض الدول التي تأثرت بغيرها بحكم الروابط التاريخية مهما كان نوعها على غرار الجزائر وفرنسا بحيث تشترك الدولتان في العديد من القواعد المنظمة لتمويل الحملات الانتخابية على غرار مصادر التمويل وآليات الرقابة مع وجود بعض الاختلافات الأخرى ومن ثم فكيف تم ضبط مصادر تمويل الحملات الانتخابية في القانون الجزائري والفرنسي؟

لقد حاولنا الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي عن طريق تحليل النصوص القانونية ذات الصلة إضافة الى المنهج المقارن وذلك من خلال المقارنة بين القواعد الضابطة لمصادر تمويل الحملات الانتخابية العامة (المبحث الأول) والخاصة (المبحث الثاني) في الجزائر ونظيرتها في القانون الفرنسي.

المبحث الأول: الضوابط القانونية للمصادر العامة لتمويل الحملات الانتخابية

لقد تم اللجوء الى التمويل العام في الدول الديمقراطية للقضاء أو الحد من المشاكل الناجمة عن تدخل المال في السياسة، إن عدم وجود توازن مالي بين المبالغ التي ينفقها المرشحون والمبالغ التي يحصلون عليها ومخاطر الاعتماد على هبات الجهات المانحة من القطاع الخاص[1]، فضلا عن عدم القدرة على مواجهة الصعوبات المالية منذ ارتفاع تكاليف الحملات الانتخابية، هي أمثلة عن المشاكل التي تواجه تمويل الحملات الانتخابية على كافة المستويات، ومن أجل التعامل مع هذا الوضع اضطرت بعض الدول الى التدخل من أجل حل هذه المشكلة عن طريق مساهمتها المباشرة (المطلب الأول) و غير المباشرة (المطلب الثاني) في تمويل الحملات الانتخابية.

المطلب الأول: المساهمة المباشرة للدولة في تمويل الحملة الانتخابية

تتخذ مصادر التمويل العمومي للحملات الانتخابية عدة أشكال سواء في الجزائر أو في فرنسا مع اختلاف طبيعتها بين الدولتين، فإذا كان المشرع الفرنسي قد أدرك دور التمويل العمومي في التقليل من القضاء على مظاهر الفساد السياسي والحد من التمويلات الخفية ومن ثم فقد وسع من دائرة مصادر التمويل العمومي والتي شملت التمويل المقدم للأحزاب السياسية (الفرع الأول) و التعويض الجزافي والذي اعتمده المشرع الجزائري أيضا (الفرع الثاني)، فإن المشرع الجزائري قصر هذه المصادر على التعويض الجزافي كما سبق ذكره وكذا التمويل المحتمل المقدم لصالح المترشحين الشباب (الفرع الثالث) في اطار تشجيع هذه الفئة على المشاركة في الحياة السياسية.

الفرع الأول: التمويل العمومي للأحزاب السياسية

على الرغم من الجدل القائم حول أحقية الحملات الانتخابية بمساهمة الدولة أو انفاق هذه المساهمات المالية في مجالات أخرى تكون أكثر نفعا للمواطن، فإن معظم الدول تلجأ الى تمويل جزء من النفقات الانتخابية للحملات من خزينتها العمومية بعدة طرق يأتي من بينها التمويل العمومي للأحزاب السياسية، حيث تقوم الدولة بتمويل الأحزاب السياسية بالنظر الى الدور الذي تلعبه هذه الأحزاب في تطوير الديمقراطية ومن أجل ضمان انجاز جميع مهامها خلال الحملة الانتخابية وخارجها، حيث تحتاج الأحزاب السياسية الى المال الذي يقدم لها من طرف الدولة في شكل مساهمات مالية ولذلك فقد أرسى القانون 88- 227 المؤرخ في 11 مارس 1988 المتعلق بالشفافية المالية للحياة السياسية[2] في فرنسا مبدأ التمويل العمومي

[1] Amanda do Valle Correa Ramos, le financement des compagnes électorales en France et au Brésil , thése de doctorat en droit public, Université de Paris, 2016, p.18.

[2] Loi n° 88-227 du 11 mars 1988 relative à la transparence financière de la vie politique, J.O.R.F. du 12 mars 1988 , voir : https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000321646 , consulté le 05/06/2024.

للأحزاب والجماعات السياسية بحيث يتم تقسيم مبلغ التمويل والذي يتم تحديده بموجب مرسوم كل سنة[1] الى قسمين متساويين، حيث يستفيد من القسم الأول الأحزاب والجماعات السياسية حسب الأصوات المتحصل عليها في آخر تجديد للجمعية الوطنية، فيما يستفيد من القسم الثاني الأحزاب والجماعات السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ ويتم توزيعه بحسب عدد البرلمانيين الذين اعلنوا ارتباطهم بكل حزب من هذه الأحزاب[2]، وبما أن قانون الانتخابات الفرنسي يجيز بموجب المادة L52-8 مساهمة الأحزاب والجماعات السياسية في تمويل الحملات الانتخابية عن طريق كل ما يمكن تقديمه من مساهمات نقدية أو عينية فلاشك بأن هذه الأحزاب ستستخدم التمويل العمومي للأحزاب كجزء من مصادر تمويل الحملات الانتخابية التي تخصها[3].

فيما تم تنظيم التمويل العمومي للأحزاب السياسية في الجزائر بموجب القانون العضوي 12- 04[4] حيث أقرت الفقرة الأخيرة من المادة 52 على أن المساعدات المحتملة التي تقدمها الدولة للأحزاب السياسية يمكن أن تشكل أحد موارد الأحزاب السياسية فيما نصت المادة 58 من نفس القانون بإمكانية استفادت الأحزاب السياسية المعتمدة من الحصول على إعانة مالية من الدولة بحسب المقاعد المتحصل عليها في البرلمان وعدد منتخباته في المجالس على أن يقيد مبلغ الإعانات المحتملة التي تمنحها الدولة للأحزاب السياسية في ميزانية الدولة كما يمكن أن تكون محل مراقبة فيما يخص وجهة استعمالها[5].

وعلى الرغم من أن قوانين الانتخابات المتوالية في الجزائر قد رخصت مساهمة الأحزاب السياسية في تمويل الحملات الانتخابية عن طريق مواردها المالية بمختلف أشكالها[6]، غير أن الأمر 21- 01 المتعلق

---

[1] Par exemple : Le décret n° 2023-585 du 11 juillet 2023 pris pour l'application des articles 8, 9 et 9-1 de la loi n° 88-227 du 11 mars 1988 modifiée relative à la transparence financière de la vie politique, JORF du 12 mars 1988.

[2] Article 08 et 09 de la loi n° 88-227 du 11 mars 1988 modifiée relative à la transparence financière de la vie politique, précité.

[3] Code électoral français voir : https://www.legifrance.gouv.fr/codes/texte_lc/LEGITEXT000006070239/ , consulté le 03/06/2024 à 01 :28.

[4] القانون العضوي 12- 04 المؤرخ في 12 يناير 2012، يتعلق بالأحزاب، الجريدة الرسمية عدد 02 المؤرخة في 15 يناير 2012.

[5] المادة 59 من القانون العضوي 12- 04 السابق ذكره.

[6] المادة 135 من القانون 89-13 المؤرخ في 7 غشت 1989 يضمن قانون الانتخابات، الجريدة الرسمية عدد 32 الصادرة في 07 غشت 1989، المعدل والمتمم.

- المادة 185 من الأمر 97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية عدد 12 المؤرخة في 06 مارس 1997، معدل ومتمم.

بنظام الانتخابات[1]، وتحديدا المادة 87 منه حصرت مساهمات الأحزاب السياسية لتمويل الحملات الانتخابية في اشتراكات الأعضاء والمداخيل الناتجة عن الحزب وبالتالي فقد استثنى من المصادر المقدمة من الأحزاب السياسية لتمويل الحملة الانتخابية المساعدات المقدمة من طرف الدولة لتمويل الأحزاب السياسية وغيرها من الموارد على غرار الهبات والوصايا والتبرعات، وهو ما يمكن أن يقلل من فرص المترشحين الأقل نفوذا من الناحية المالية في الحصول على مصادر لتمويل حملاتهم الانتخابية وبالتالي تحسين فرصهم في الفوز في الانتخابات.

الفرع الثاني: التعويض الجزافي من طرف الدولة

عدا عن تمويل الأحزاب السياسية من طرف الدولة، أقر قانون الانتخابات في كل من الجزائر وفرنسا بحق المترشحين في الحصول على تعويض عن نفقات الحملات الانتخابية، حيث أقرت المادة 93 من الأمر 21-01 بحق كل مترشح للانتخابات الرئاسية في الحصول على تعويض جزافي قدره 10% في حدود النفقات المدفوعة فعلا، وترتفع هذه النسبة الى 20 % عندما يحرز هذا المترشح نسبة تفوق 10% وتقل عن 20% من الأصوات المعبر عنها أو تساويها، وترتفع نسبة التعويض الى 30% بالنسبة للمترشح الذي تحصل على أكثر من 20% من الأصوات المعبر عنها.

فيما تحصل قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية على تعويض بنسبة 20% من النفقات المدفوعة فعلا ضمن الحد الأقصى المرخص به متى ما أحرزت على 20 % على الأقل من الأصوات المعبر عنها، وقد قيد منح هذه التعويضات بفتح حساب خاص بالحملة[2] إضافة الى ضرورة إيداع الحساب خلال شهرين من تاريخ اعلان النتائج النهائية لدى لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية إضافة الى قيدي عدم رفض الحساب من طرف اللجنة أو تجاوز الحد المسموح به للنفقات الانتخابية[3] على أن يتم التعويض بعد اعلان المحكمة الدستورية النتائج النهائية واعتماد حسابات الحملة من طرف لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية.[4]

وبالعودة الى قانون الانتخابات الفرنسي نجد بأن المشرع الفرنسي قد منح الحق للمترشحين في الجولة الأولى بالحصول على مبلغ 200 ألف يورو كسلفة من مبلغ التعويض الجزافي الذي سيمنح لهم بعد انتهاء

– المادة 203 من القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية عدد 01 المؤرخة في 14 يناير 2012.

[1] الأمر رقم 21 – 01، المؤرخ في 10 مارس 2021 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية عدد 17 المؤرخة في 10 مارس 2021، معدل ومتمم.

[2] المادة 96 من الأمر رقم 21 – 01 السابق ذكره.

[3] المادة 119 من الأمر 21 – 01 السابق ذكره.

[4] المادة 02/93 والمادة 02/95 من الأمر 21 – 01 السابق ذكره.

الحملة الانتخابية والتي تساوي 4.75% لكل مترشح في حين يتم رفع النسبة الى 47.5% لكل مترشح يحصل على أكثر من 5% من اجمالي الأصوات المدلى بها في الجولة الأولى، كما يلتزم المترشح برد الجزء الفائض من السلفة اذا كانت نفقاته الانتخابية لم تبلغ قيمتها[1].

أما بالنسبة للانتخابات التشريعية والمحلية فيقدر مبلغ التعويض ب 47.5% من سقف النفقات الانتخابية على أن لا يتجاوز هذا التعويض مبلغ النفقات المدفوعة بناء على المساهمة الشخصية للمرشحين والمقيدة في حساب حملتهم[2] وبالتالي فانه يستعيد من تعويض النفقات – حتى ولو تم تسجيله في الحساب– التبرعات المقدمة بشكل مجاني من طرف الأفراد والخدمات المقدمة مجانا من قبل الأطراف السياسية وكذا المزايا العينية والإيرادات التي تزيد عن المبلغ المحدد للنفقات الانتخابية سواء تم تخصيصها للنفقات الانتخابية أم لا [3]، فيما تعد القروض التي يقترضها المترشحون لتمويل حملاتهم الانتخابية من قبل النفقات الانتخابية التي يمكن أن تعوضها الدولة شريطة أن يشكل مبلغ القرض نفقة انتخابية وأن يكون صادرا عن هيئة مصرفية وأن لا يتجاوز مبلغه احتياجات تمويل الحملة وأن يكون قد اقترض لفترة لا تتجاوز الاطار الزمني المتوقع لتسديده من طرف الدولة[4]، فيما يحرم المترشحين الذين حصلوا على أقل من 05% من الأصوات المدلى بها في الجولة الأولى من التصويت أو الذين فاقت نفقاتهم الانتخابية الحد المسموح به أو الذين لم يقدموا حساب حملتهم الانتخابية خلال الأجل المسموح به قانونا (الساعة السادسة من مساء الجمعة العاشر بعد الجولة الأولى من الاقتراع[5]) أو الذين تم رفض حساب حملتهم لأسباب أخرى أو الذين لم يقدموا اقرارا بذمتهم المالية عندما يكونون ملزمين بذلك قانونا من هذا التعويض[6].

الفرع الثالث: مساعدات الدولة المحتملة للمترشحين الشباب

وهو أحد المصادر التي ينفرد بها المشرع الجزائري عن نظيره الفرنسي، حيث أقر الأمر 21– 01 بموجب المادة 04/87 منه بإمكانية حصول المترشحين الشباب الجزائريين في القوائم المستقلة بمناسبة الانتخابات التشريعية والمحلية على مساعدات من الدولة، وذلك بغرض تشجيع هذه الفئة على المشاركة

[1] Article 3 de la Loi n° 62-1292 du 6 novembre 1962 relative à l'élection du Président de la République au suffrage universel, voir : https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000684037 , consulté le 10/06/2024 à 17 :52.

[2] Article L52-11-1 du code électoral français voir : https://www.legifrance.gouv.fr/codes/texte_lc/LEGITEXT000006070239/ , consulté le 03/06/2024 à 01 :28.

[3] Touvet Laurent, Doublet Yves Marie, Droit des élections, 2e édition, Economica, Paris, 2014, p.411.

[4] CNCCFP, décision du 19 décembre 2012 relative au compte de campagne de Mme Marine Le Pen, canidate à l'élection du Président de la République des 22 avril et 6 mai 2012.

[5] Article L52-12 du code électoral, précité.

[6] Article L52-11-1 du code électoral, ibid.

في الحياة السياسية، كما نصت المادة 04 من المرسوم التنفيذي 21- 191 [1]على أنه " تتكفل الدولة بنفقات الحملة الانتخابية للشباب المترشحين الأحرار الذي تقل أعمارهم عن 40 سنة يوم الاقتراع."، فيما أخضع الحق في الحصول على هذه المساعدة الى شرط تقديم ملف يتضمن طلب المساعدة ونسخة من برنامج النشاطات والتنقلات المقررة في اطار الحملة الانتخابية محررة باسم قائمة المترشحين المستقلة التي ينتمي اليها الشاب، إضافة الى الفواتير الشكلية المفصلة حسب طبيعة النفقات المعدة باسم قائمة المترشحين المستقلة التي ينتمي اليها الشاب، ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية ونسخة من مستخرج التعريف البنكي لحساب البنك الوحيد للحملة الانتخابية لقائمة المترشحين المستقلة التي ينتمي اليها الشاب[2].

وعلى سبيل الرقابة يخضع مسك الحسابات بعنوان النفقات التي تغطيها الدولة وكذا الوثائق الثبوتية المتعلقة بها لمراقبة وتصديق لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية المنصوص عليها في المادة 115 من الأمر 21- 01[3].

المطلب الثاني: المساهمة غير المباشرة للدولة في تمويل الحملات الانتخابية

من أجل تخفيف النفقات الانتخابية للمترشحين تلجأ بعض الدول على غرار الجزائر وفرنسا الى تقديم بعض التسهيلات لدعم الحملات الانتخابية وتسمى هذه الطريقة بالتمويل غير المباشر للدولة بالنظر الى أن هذه الأخيرة لا تقدم تمويلا نقديا مباشرا يصب في حساب المترشحين وإنما تقدم مزايا عينية تتمثل عموما في تمكينهم من تسويق أفكارهم إعلاميا عبر وسائل الاعلام الوطنية (الفرع الأول) أو تحمل تغطية تكاليف الدعاية كليا أو جزئيا (الفرع الثاني) وغالبا ما يتم تنظيم هذا الأمر قانونا حتى يتم ضمان العدالة والمساواة في الحصول عليها.

الفرع الأول: تمكين المترشحين من الدعاية السياسية عبر وسائل الاعلام الوطنية

يعد توفير حرية الوصول الى وسائل الاتصال أحد أهم الطرق شيوعا لضمان التمويل العام غير المباشر للحملات الانتخابية، حيث يلعب التلفزيون والإذاعة دورا أساسيا في عملية تشكيل الرأي العام، كما أن استخدام هذه الوسائل يعد من أهم أشكال الدعاية الانتخابية التي يكون هدفها إقناع الناخبين.

وبناء على ذلك فقد أقرت المادة 77 من الأمر 21- 01 بحق المترشحين للانتخابات التشريعية أو الرئاسية وقوائم المترشحين الأحرار بالوصول بشكل منصف الى وسائل الاعلام السمعية والبصرية المرخص لها بالممارسة طبقا للتشريع المعمول به على أن تكون مدة الحصص الممنوحة متساوية بين كل المترشحين

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 21- 190 المؤرخ في 05 ماي 2021 يحدد كيفيات تكفل الدولة بنفقات الحملة الانتخابية للشباب المترشحين الأحرار، الجريدة الرسمية العدد 33، المؤرخة في 05 ماي 2021.

[2] المادة 05 من المرسوم التنفيذي 21- 190 السابق ذكره.

[3] المادة 06 من المرسوم التنفيذي 21- 190 السابق ذكره.

للانتخابات الرئاسية وتختلف بالنسبة الى الانتخابات المحلية والتشريعية تبعا لأهمية عدد قوائم المترشحين اللذين يرشحهم حزب سياسي أو مجموعة أحزاب سياسية. كما تستفيد الأحزاب السياسية التي تقوم بالحملة الانتخابية في إطار الاستشارات الاستفتائية من مجال عادل في وسائل الاعلام السمعية البصرية المرخص لها بالممارسة طبقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول، على أن تضمن هذه الوسائل ضمان التوزيع المنصف للحيز الزمني لاستعمال وسائل الاعلام من طرف المترشحين[1]، فيما تم تنظيم توقيت بث هذه الحصص وشوطها بموجب المرسوم التنفيذي 95- 304 [2] .

أما في فرنسا فقد تم تنظيم حق الوصول الى وسائل الاعلام السمعية والبصرية فيما يتعلق بالحملات الانتخابية بموجب المادة 16 من قانون حرية الاتصال والتي منحت الحق للمجلس الأعلى للإعلام المرئي والمسموع بوضع القواعد المتعلقة بشروط انتاج وبرمجة وبث البرامج الاذاعية المتعلقة بالحملات الانتخابية التي تلتزم شركات البرامج الوطنية بإنتاجها وبرمجتها[3]، أما فيما يتعلق بمدة البث وشروطها المتعلقة بالانتخابات الرئاسية فقد نصت المادة 15 من المرسوم 2001-213 على وجوب احترام المساواة بين المترشحين في البرامج الإعلامية، كما يحصل كل مترشح على عدد متساو من البث التلفزيوني والاذاعي في برامج الشركات الوطنية في جولتي التصويت وتحدد هذه المدة بقرار من المجلس الأعلى السمعي والبصري بعد التشاور مع كافة المترشحين، ولا يجوز أن تقل مدة الجولة الأولى عن خمسة عشر دقيقة لكل مترشح أما بالنسبة للجولة الثانية فلا يجوز أن تقل عن ساعة واحدة إلا إذا تم الاتفاق بين المرشحين على تقليص هذه المدة، ويتم استخدام أوقات البث التلفزيوني والاذاعي شخصيا من قبل المرشحين كما يمكن للأشخاص المعينين من قبل كل مترشح المشاركة في برامجهم الاذاعية.[4]

أما فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية والمحلية فقد نصت المادة R103-1 من قانون الانتخابات الفرنسي على وجوب ارسال كل حزب أو مجموعة سياسية طلب الى وزير الداخلية في أجل أقصاه الجمعة الخامسة التي تسبق الجولة الأولى من التصويت وقبل الساعة السادسة مساء، أما بالنسبة لتوزيع مواعيد

---

[1] المادة 78 من الأمر 21- 01 السابق ذكره.

[2] المرسوم التنفيذي 95- 304 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995، يحدد شروط انتاج المؤسستين العموميتين للتلفزيون والبث الإذاعي السمعي، حصص التحدث المباشر المتعلقة بحملة الانتخابات الرئاسية وبرمجتها وبثها، الجريدة الرسمية عدد 58، الصادرة في 08 أكتوبر 1995.

[3] Loi n° 86-1067 du 30 septembre 1986 relative à la liberté de communication, J.O.R.F du 1 octobre 1986, voir : https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000512205 , consulté le :09/06/2024.

[4]Article 15 du décret n° 2001-213 du 8 mars 2001 portant application de la loi n° 62-1292 du 6 novembre 1962 relative à l'élection du Président de la République au suffrage universel, J.O.R.F n°58 du 9 mars 2001.

البث وشروطها فقد نصت المادةL167-1 من قانون الانتخابي الفرنسي على أنه " 1 .خلال الحملة الانتخابية، يُتاح بث الخدمة العامة للاتصالات السمعية والبصرية للأحزاب والجماعات السياسية وفق الشروط المنصوص عليها في هذه المادة.

2.بالنسبة للجولة الأولى من التصويت، تُتاح مدة بث مدتها سبع دقائق لكل حزب أو مجموعة سياسية تطلب ذلك، بشرط أن يشير خمسة وسبعون مرشحًا على الأقل إلى انخراطهم فيها بالشروط التي يحددها مرسوم صادر عن مجلس الدولة.

بالنسبة للبث الذي يسبق الجولة الثانية من التصويت، يتم توفير مدة بث مدتها خمس دقائق لنفس الأحزاب والجماعات السياسية، وبنفس الشروط.

3.بالنسبة للجولة الأولى من التصويت، يتم توفير مدة بث مدتها ساعتين لرؤساء الكتل البرلمانية في الجمعية الوطنية بما يتناسب مع عدد نوابهم. يتم توزيع فترات البث هذه مجانًا، وفقًا للشروط التي يحددها مرسوم في مجلس الدولة، من قبل رؤساء المجموعات على الأحزاب والمجموعات السياسية المستفيدة من مدة البث بموجب الفقرة 02 من هذه المادة.

4. بالنسبة لعمليات البث التي تسبق الجولة الثانية من التصويت، يتم توزيع مدة البث لمدة ساعة واحدة وفقا لنفس الشروط .بالنسبة للجولة الأولى من التصويت، يتم توزيع مدة بث إضافية مدتها ساعة واحدة بين الأحزاب والمجموعات السياسية المذكورة في الفقرة 02، بحيث تكون فترات البث المخصصة لكل حزب أو مجموعة سياسية عملاً بهذه المادة متناسبة مع ومشاركتهم في الحياة الديمقراطية للأمة.

ويراعى في التوزيع المنصوص عليه في الفقرة الرابعة ما يلي:

أ –التوزيع الذي تم تنفيذه بالفعل بموجب الفقرتين الثانية والثالثة؛

ب– يتم تقييم تمثيلية هذه الأحزاب أو المجموعات السياسية، على وجه الخصوص، وفقًا للنتائج التي تم الحصول عليها خلال التجديد العام الأخير للجمعية الوطنية وفي الانتخابات الأخيرة من قبل المرشحين أو الأحزاب والجماعات السياسية التي أعلنوا انخراطهم فيها، ووفقًا لمؤشرات استطلاعات الرأي؛

ج –مساهمة كل حزب أو مجموعة سياسية في تنشيط المناظرة الانتخابية.

بالنسبة للبث الذي يسبق الجولة الثانية من التصويت، يتم توزيع مدة بث إضافية مدتها نصف ساعة بين نفس الأحزاب والمجموعات السياسية، وفقا لنفس الشروط.

5.تنطبق فترات البث المنصوص عليها في الفقرة الثانية والثالثة والرابعة على أي خدمة عامة أو خدمة معلوماتية من شركات البرامج الوطنية المذكورة في المادة 44 من القانون رقم 86-1067 المؤرخ في 30 سبتمبر 1986 المتعلق بحرية الاتصال المعينة من قبل الهيئة التنظيمية هيئة الاتصال السمعي البصري والرقمي وفقا للمادة 16 من نفس القانون. يجب أن يتم بث عمليات البث بنفس النص بالنسبة للبث التلفزيوني وبنص مشابه أو مختلف للبث الإذاعي.

6. تلاحظ هيئة تنظيم الاتصالات السمعية البصرية والرقمية توزيع فترات البث المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة وتباشر توزيع مدة البث المنصوص عليها في البند رابعا.

ويحدد شروط إنتاج البرامج الإذاعية وبرمجتها وبثها، بعد التشاور مع رؤساء شركات البرامج الوطنية المذكورة في الفقرة الخامسة.

يمكن إضافة فترات البث المخصصة لعدة رؤساء مجموعات برلمانية في الجمعية الوطنية تطبيقًا للفقرة 03 أو لعدة أحزاب أو مجموعات سياسية، بناءً على طلبهم، لبث مشترك واحد أو أكثر. وتوجه هذه الطلبات، وفقا للشروط التي يحددها مرسوم صادر عن مجلس الدولة، إلى هيئة تنظيم الاتصالات السمعية البصرية والرقمية.

7. فيما يتعلق بالبث المقرر استقباله خارج العاصمة، تأخذ هيئة تنظيم الاتصالات السمعية البصرية والرقمية في الاعتبار مواعيد البث والفروق الزمنية.

8. تقع النفقات المرتبطة بالحملة السمعية البصرية الرسمية على عاتق الدولة."[1]

يلاحظ بأن قانون الانتخابات الجزائري والفرنسي قد أقرا بمبدأ المساواة في توزيع التغطية الإعلامية بالنسبة للانتخابات الرئاسية، في حين أن المشرع الجزائري قد تفوق على نظيره الفرنسي فيما يتعلق بتوزيع خدمات مرفق الإذاعة والتلفزيون فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية والمحلية حيث أقر بتوزيع الوقت بحسب أهمية عدد القوائم في حين أن المشرع الفرنسي قد خصص مدة ساعتين للكتل البرلمانية الممثلة في الجمعية الوطنية بغض النظر عن عدد هذه المجموعات أما بالنسبة للمدد المخصصة للأحزاب الأخرى فهي قصيرة جدا بالمقارنة معها، كما تم منح فترات بث متساوية بالنسبة للأحزاب والجماعات غير الممثلة في الجمعية الوطنية بدون إعطاء أي أهمية للأفكار والتيارات السياسية التي تمثلها وهو ما سيؤدي بالتأكيد الى عدم التناسب بين مدد البث وحجم مشاركة هذه الأحزاب والتجمعات السياسية في الحياة الديمقراطية للأمة وهو ما يتنافى مع أحكام المادة 04 من الدستور الفرنسي، فيما تفوق المشرع الفرنسي على المشرع الجزائري بتحميل الدولة النفقات المرتبطة بالحملة الإعلامية.

الفرع الثاني: تغطية الدولة لتكاليف الدعاية

حيث يعد من قبيل التمويل غير المباشر للدولة تغطيتها لتكاليف الدعاية وبعض النفقات الانتخابية، وفي نفس السياق نجد بأن المشرع الجزائري قد أقر بتحمل الدولة الجزائرية للنفقات الخاصة بمراجعة القوائم الانتخابية واعداد بطاقات الناخبين والنفقات الناجمة عن تنظيم الانتخابات والاستفتاءات باستثناء الحملة الانتخابية المنصوص علي كيفية التكفل بها في المادتين 93 و95 من الأمر 21- 01[2]، كما تعفى من

[1]Article L167-1 du code électoral, précité

[2] المادة 112 من الأمر 21- 01 السابق ذكره.

التخليص أثناء الفترة الانتخابية بطاقات الناخبين وأوراق التصويت والمناشير المتعلقة بالانتخابات في هيئات الدولة[1]، كما تعفى الأعمال الإجرائية والمقررات والسجلات المتعلقة بالانتخابات من رسوم الدمغة والتسجيل والمصاريف القضائية[2]، فيما تتكفل الدولة بمصاريف طبع الوثائق ومصاريف النشر والاشهار، ومصاريف ايجار القاعات ومصاريف النقل، بالنسبة للمترشحين الشباب[3].

أما في فرنسا فقد نصت المادة 20 من المرسوم 2001- 213 المنظم للانتخابات الرئاسية بأن الدولة تتكفل بتكلفة الورق واعداد أوراق الاقتراع ومصاريف الملصقات والمصاريف الناشئة عن العمليات التي تقوم بها لجان الرقابة المحلية التي تعمل اشراف اللجنة الوطنية للرقابة على الحملات الانتخابية[4]، أما فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية والمحلية فإن الدولة تتولى تعويض المرشحين الذين حصلوا عن مالا يقل عن 5% من الأصوات التي تم الادلاء بها في إحدى جولتي التصويت والمتعلقة بتكاليف طباعة وعرض الدعاية الانتخابية إضافة الى تكفلها بنفقات اللجان المحلية المكلفة بإرسال وتوزيع مختلف الوثائق المتعلقة بالحملة الانتخابية[5].

ومن ثم يمكن ملاحظة اتساع قائمة الوسائل الدعائية التي يتم تحملها من طرف المشرع الفرنسي بالنظر الى أنه يتكفل بالمجمل بتكلفة أغلب النفقات المتعلقة بالدعاية وذلك بغرض ضمان المساواة في المعاملة بين جميع المترشحين[6].

المبحث الثاني: الضوابط القانونية لمصادر التمويل الخاصة للحملات الانتخابية

إضافة الى التمويل العام فإنه يمكن للمترشحين للانتخابات تمويل حملاتهم الانتخابية عن طريق تدخل الأشخاص الخاصة سواء كانت طبيعية (المطلب الأول) أو معنوية (المطلب الثاني) وذلك بحسب ما تسمح به النصوص القانونية داخل كل دولة، وعلى الرغم مما تثيره هذه الطريقة في التمويل من نقاشات حادة بالنظر الى أن الممولين لا يمكن أن يقدمون مساهمات مالية بدون نوايا معينة، إلا أن القانون الجزائري والفرنسي قد أقرا هذا النوع من التمويل وفق ضوابط معينة.

---

[1] المادة 113 من الأمر 21- 01 السابق ذكره.

[2] المادة 114 من الأمر 21- 01 السابق ذكره.

[3] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 21- 190 السابق ذكره.

[4] Article 20 du décret n° 2001-213 du 8 mars 2001 portant application de la loi n° 62-1292 du 6 novembre 1962 relative à l'élection du Président de la République au suffrage universel, précité.

[5] Article L242 du code électoral, précité.

[6] Pirre Bréchon, Campagnes électorales d'hier à aujourd'hui – De la propagande classique à la communication politique », Regards sur l'actualité n° 329, 2007, p. 8.

المطلب الأول: تمويل الحملات الانتخابية من طرف الأشخاص الطبيعية

يمكن للمترشح الذي يرغب في أن يحصل على نسبة تصويت مرضية أن يلجأ بشكل مستقل عن الأفكار السياسية التي يدافع عنها الى مجموعة واسعة من الوسائل المالية على غرار مساهماته الشخصية (الفرع الأول) فيما يعتبر التمويل الناجم عن الأشخاص الطبيعية المكون من الهبات المالية والعينية (الفرع الثاني) أحد أهم أنواع هذه الوسائل، حيث يتم تجريد المانح وبشكل لا رجعة فيه من الشيء الممنوح لصالح المستفيد (المترشح)، وهي تشكل في الواقع جزء كبيرا من موارد المرشحين للانتخابات[1].

الفرع الأول: المساهمات الشخصية للمترشحين

وتعد المساهمات الشخصية للمترشحين من أهم مصادر التمويل الخاصة والتي أقرها المشرع الجزائري والفرنسي وهي تتشكل عموما من جميع الموارد المالية الشخصية للمرشح والتي تأتي على وجه الخصوص من حساباته المصرفية وأصوله المالية ولكن أيضا من القروض المقدمة من البنوك أو الحزب السياسي الذي ينتمي له[2]، وبالعودة الى نص المادة 87/ 02 نجد بأن المشرع الجزائري قد اعتبر المساهمات الشخصية للمترشح من قبيل مصادر تمويل الحملة الانتخابية ولكن دون تحديد طبيعة هذه المساهمات.

في حين سمح القانون الفرنسي للمترشحين الحصول على قروض على سبيل المساهمة الشخصية من طرف شركات التمويل ومؤسسات الائتمان الموجودة داخل الاتحاد الأوروبي أو التي يتواجد مقرها في المنطقة الاقتصادية الأوروبية [3]عدا عن القروض التي تمنحها الأحزاب السياسية لصالح المترشحين، فيما يحظر اللجوء الى الاقتراض من الأشخاص بالنسبة للانتخابات الرئاسية[4] ويسمح بها بالنسب للانتخابات التشريعية والمحلية على أن لا تتجاوز مدة سداد القرض 05 سنوات[5].

الفرع الثاني: الهبات النقدية والعينية المقدمة من غير المترشحين

وعدا عن المساهمة الشخصية للمترشح فإنه يمكن للأشخاص الطبيعية الأخرى تقديم هبات وذلك من خلال تبرع هؤلاء الأشخاص بمبالغ مالية أو هبات عينية لتمويل الحملة الانتخابية من خلال الخدمات

---

[1] Bernard Maligner, Le Conseil Constitutionnel, juge des opérations et des finances électorales , Nouveaux Cahiers du Conseil Constitutionnel, n° 41, octobre 2013, p. 521.

[2] Faupin Hervé, Contrôle du financement de la vie politique, partis et campagnes, L.G.D.J, Paris, 1998, p.55

[3] Article L52-8, du code électoral, précité.

[4] l'article 2 de la loi organique n° 2001-100 du 5 février 2001 modifiant la loi n° 62-1292 du 6 novembre 1962 relative à l'élection du Président de la République au suffrage universel, J.O.R.F. n°31 du 6 février 2001 , voir : https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000769177 , consulté le 11/06/2024 à 00 :24.

[5] Article L52-7-1 du code électoral, précité.

والمزايا العينية المقدمة من طرف الآخرين، وبالعودة الى نص المادة 03/87 من الأمر 21-01 نجد بأن المشرع الجزائري قد اعتبر الهبات النقدية أو العينية المقدمة من طرف الأشخاص الطبيعية من قبيل موارد تمويل الحملات الانتخابية وأكد في المادة الموالية على شرط أن لا تكون مقدمة من دولة أجنبية أو أي شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية فيما تم تحديد قيمة هذه الهبات بموجب المادة 89 و 90 من نفس الأمر وقدرت ب(400.000دج) فيما يخص الانتخابات التشريعية و(600.000 دج) بالنسبة للانتخابات الرئاسية على أن يتم تحيين هذا الحد كل ثلاث سنوات بموجب تنظيم ، وفي الحقيقة فإنه إذا كانت هذه المواد القانونية لا تثير أي إشكالية بالنسبة للهبات النقدية فإنها على العكس من ذلك بالنسبة للهبات العينية، حيث أن أول هذه الإشكالات يتعلق بمدى انصراف نية المشرع الى امتداد الأحكام المتعلقة بالهبة المنظمة بموجب هذه المواد الى الهبات العينية، واذا كان يقصد ذلك فكيف يمكن تقدير القيمة الحقيقية لهذه الهبات من أجل قيدها في حساب الحملة، مع العلم بأن نص المادة 90 ينفي هذا الطرح ،حيث أقر المشرع بأن كل هبة يتجاوز مبلغها (1.000د.ج) يستوجب دفعها عن طريق الشيك أو التحويل أو الاقتطاع الآلي أو البطاقة البنكية وهو ما لا يمكن أن يطبق بالنسبة للهبات العينية.

وعلى غرار المشرع الجزائري أقر المشرع الفرنسي أيضا بالهبات النقدية والعينية كمصدر لتمويل الحملات الانتخابية من طرف الأشخاص الطبيعية الذين يحملون الجنسية الفرنسية أو المقيمين في فرنسا على أن لا تتجاوز قيمة التبرع للشخص الواحد مبلغ 4600 أورو، وعلى أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي للتبرعات النقدية المقدمة للمرشح 20% من مبلغ النفقات المعتمدة عندما يساوي هذا المبلغ أو يزيد عن 15000 أورو، كما أن أي تبرع يفوق 150 أورو يستوجب دفعه عن طريق شيك أو تحويل أو الاقتطاع الآلي أو البطاقة البنكية وتخضع المبالغ السابق ذكرها للتحيين كل سنة بموجب مرسوم، فيما يحظر على الأشخاص الاعتبارية باستثناء الأحزاب أو الجماعات السياسية المشاركة في تمويل الحملة الانتخابية عن طريق هبات نقدية أو مزايا عينية مباشرة أو غير مباشرة[1]،كما اشترط المشرع الفرنسي ادراج الهبات العينية في حساب الحملة[2]، وعلى الرغم من أن هذه المزايا متنوعة ويصعب تقديرها كما أنها قد تقدم مع أسعار مخصومة أو مجانا في أحيان أخرى إلا أن المشرع الفرنسي قد اشترط على المرشحين اجراء تقديرات دقيقة لقيدها في حساب الحملة.

[1] Article L.52--8 du code électoral, ibid.

[2] Article L52-12 du code électoral, ibid.

الفرع الثاني: تمويل الحملات الانتخابية من طرف الأشخاص المعنوية

يعد تدخل الأشخاص المعنوية في الحياة السياسية موضع نقاش فقهي حاد[1]، حيث يستند المؤيدون لهذا التدخل بضعف الموارد المالية للأشخاص الطبيعية، في حين يستند المعارضون الى المزايا التي سيستفيد منها هؤلاء الأشخاص مقابل دعمهم المالي، فهم بالتأكيد لن يقدموا دعمهم مجانا[2].

وبالعودة الى الأمر 21- 01 فإنه وباستثناء نص المادة 88 والتي منعت المترشحين من تلقي الهبات النقدية أو العينية بشكل مباشر أو غير مباشر، نجد بأن المشرع الجزائري لم يستثني الأشخاص المعنوية الوطنية من تمويل الحملات الانتخابية بشكل صريح ومباشر وإنما يتم استنتاج هذا الاستثناء من أحكام المادة 87 والتي عددت مصادر تمويل الحملات الانتخابية في الجزائر، ولاسيما الفقرتين الأولى والثانية، حيث سمحت الفقرة الأولى للأحزاب السياسية (أولا) على سبيل الحصر بتمويل الحملات الانتخابية فيما سمحت الفقرة الثانية للأشخاص الطبيعية وعلى سبيل الحصر أيضا بتقديم هبات نقدية أو عينية ، فيما استبعد المشرع الجزائري والفرنسي مساهمة الأشخاص المعنوية الخاصة (ثانيا).

أولا الأحزاب السياسية

تعد الأحزاب السياسية، الأشخاص الاعتبارية الوحيدة المسموح لها قانونا بالمشاركة في تمويل الحملات الانتخابية للمترشحين في الجزائر، وذلك بالنظر الى أنه في النظم السياسية التي تلعب فيها الأحزاب السياسية دورا حاسما وحيث أن معظم المترشحين يتم تقديمهم من قبل حزب سياسي فليس من المستغرب أن يتم السماح بالمساعدة المباشرة من الأحزاب لصالح مرشحيها، وعلى هذا الأساس سمحت المادة 01/87 من الأمر 21-01 للأحزاب السياسية بالمساهمة في تمويل الحملات الانتخابية من خلال اشتراكات أعضائها والمداخيل الناتجة عن نشاط الحزب .

وفيما يتعلق بقيمة اشتراكات أعضاء الحزب[3] والمتمثلة في المبالغ التي يدفعها أعضاء الحزب بصفة دورية فإن المشرع لم يقيد الحزب بمبلغ محدد لهذه الاشتراكات حيث اعتبره شأنا داخليا للحزب، وهو أمر محمود بالنظر الى أنه يشكل دعما للحرية الحزبية واسهاما في جعل هذا المورد المالي فعالا[4]، في حين

[1] Emmanuel. Pierre .Guiselin, Les lacunes du droit : les financements entre légalité et illégalité, RFFP, n° 58, 1997, p. 31.

[2] Nicolas Tolini, Le financement des partis politiques, Dalloz, Bibliothèque parlementaire et constitutionnel, Paris, 2007, p. 31.

[3] المادة 01/25 من الأمر 21- 01 السابق ذكره.

[4] غيتاوي عبد القادر، النظام القانوني لتمويل الحملات الانتخابية، مجلة حوليات جامعة الجزائر 01، العدد 32، الجزء 01، 2018، ص13.

اشترط ضرورة دفعها في حساب في مؤسسة مالية أو مصرفية وطنية[1]، أما فيما يتعلق بالمداخيل الناتجة عن نشاط الحزب فيجب أن تكون ناتجة عن استثمارات غير تجارية[2]غير أن المشرع لم يحدد بموجب هذا النص طبيعة هذه النشاطات على غرار ما قام به المشرع الفرنسي[3]، كما سنرى لاحقا.

أما بالنسبة للمشرع الفرنسي فقد حظر بشكل مباشر وصريح بموجب المادة L.52-8 من قانون الانتخابات على الأشخاص المعنوية المشاركة في تمويل الحملات الانتخابية باستثناء الأحزاب والجماعات السياسية، والتي يسمح لها بتقديم مساهمات مالية أو عينية العينية على غرار مساهمات أعضائها واستخدام مقر الحزب والمباني الضرورية لتحقيق أهدافها وغيرها[4]، كما لها أن تكتسب بصفة مجانية أو بعوض ممتلكات منقولة أو عقارية كما يمكنها ممارسة مختلف الأعمال التي تتواءم مع طبيعة مهامها ولا سيما إنشاء الصحف والمعاهد التقنية في إطار القوانين الجاري العمل بها[5]، فيما يحظر على المترشحين تمويل حملاتهم الانتخابية من أي مساهمات مالية أو مزايا عينية يتم تقديمها من طرف أشخاص معنوية أجنبية، وعلى غرار المساهمات الشخصية للمترشحين فإن مساهمة الأحزاب السياسية في تمويل الحملة الانتخابية لا تخضع لأي سقف ويتم ادراجها في حساب الحملة[6].

وبالتالي يمكن أن نلاحظ بأن المشرع الجزائري قد قيد من نطاق مساهمات الأحزاب السياسية في تمويل الحملات الانتخابية وذلك من خلال حصرها في اشتراكات الأعضاء والمداخيل المرتبطة بممارسة نشاطات غير استثمارية وهي تمثل مساهمات نقدية بطبيعتها، في حين وسع المشرع الفرنسي من سبل مساهمات الأحزاب والجماعات السياسية في تمويل الحملات الانتخابية وذلك بإجازة كل المساهمات المالية أو العينية التي يمكن أن تقدمها تلك الأحزاب وبكافة أشكالها، مع العلم بأنه وفي كلا البلدين لم يتم تحديد سقف هذه المساهمات، ولكن الإشكالية التي تثار هنا هو طبيعة الاشتراكات التي تفوق القيمة التي حددها الحزب؟ هل تعتبر من قبيل الهبات أم تحتفظ بطبيعتها كاشتراك، ولا شك أن الفرق بينهما شاسع ففي حين تكون الهبة بدون مقابل ويفترض في مانحها تقديمها بنية مساندة الأفكار والمبادئ التي يمثلها الحزب، وتخضع بموجب القانون في فرنسا والجزائر من حيث قيمتها لسقف محدد حتى يضمن حياد الأحزاب السياسية وعدم

---

[1] المادة 53 من الأمر 21- 01 السابق ذكره.

[2] المادة 57 من الأمر 21- 01 السابق ذكره.

[3] حسينة غواس، تمويل الحملات الانتخابية في ظل الأمر 21-01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المجلد 33، عدد 03، 2022، ص 620.

[4] Article 06 de Loi du 1er juillet 1901 relative au contrat d'association, J.O.R.F du 2 juillet 1901, voir : https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/LEGITEXT000006069570 , consulté le 12/06/2024 à 18 :01.

[5] Article 07 alinéa 03 de la loi n° 88-227, précité.

[6] Faupin Hervé, op.cit., p.37.

خضوعها لمموليها، فإن الاشتراك هو مقابل رمزي يقدمه أعضاء الحزب مقابل المزايا التي يتحصلون عليها من خلال انضمامهم اليه حتى وان كانت معنوية.

وفي هذا الإطار أفصحت وزارة الداخلية والتخطيط الإقليمي[1] ردا على سؤال أحد نواب مجلس الشيوخ[2] عن طبيعة الاشتراكات التي تفوق المبالغ المحددة من طرف الأحزاب السياسية والجماعات المحلية، بأن المساهمات التي يجب أن يتم دفعها من طرف الأعضاء يجب أن تكون مساوية للقيمة التي حددتها الهيئة التنفيذية أو التداولية للحزب أما ما يفوق هذا المبلغ فإنه يعتبر من قبيل الهبة وبالتالي فإنه يخضع للسقف الذي حدده القانون لهذا النوع من المساهمات.

ثانيا: الهبات المقدمة من طرف أشخاص القانون الخاص

إن مسألة الترخيص أو حظر تمويل الحملات الانتخابية من قبل الأشخاص المعنوية الخاصة هي واحدة من أكثر المسائل التي تمت مناقشتها في البلدان الديمقراطية، فعلى الرغم من أن المال يعد أحد العوامل الرئيسية في نجاح الانتخابات إلا أنه ومن جهة أخرى يمكن استخدامه في شراء الأصوات والتأثير على القرارات السياسية لصالح مصالح معينة[3]، وبالتالي فإنه يمكن للشركات التي تعتبر أشخاص معنوية خاصة شراء وصولها الى السلطة أو هيئات صنع القرار باستخدام المال للتأثير على قرارات الحكومة وفي المقابل تستخدم الدولة ممثلة بالمسؤول المنتخب الممول من هذه الأشخاص أو الأحزاب السياسية الحاكمة الوسائل التي توفرها هذه الجهات المانحة للحفاظ على موقعها داخل السلطة السياسية.

وبالعودة الى قوانين الانتخابات المتتالية في الجزائر[4]، نجد بأن المشرع الجزائري قد استثنى الهبات المساهمات المقدمة من طرف الأشخاص المعنوية الخاصة من موارد تمويل الحملات الانتخابية بل أنه لم يجز المساهمات المقدمة من طرف الأشخاص الطبيعية إلا منذ سنة 2021، فيما أجاز قانون الانتخابات الفرنسي قبل صدور القانون رقم 95- 63 المتعلق بالتصريح بأصول أعضاء البرلمان وأوجه التعارض

[1] Réponse du Ministère de l'intérieur et de l'aménagement du territoire publiée sur la Question écrite n°19119 - 12e législature, Publiée dans le JO Sénat du 13/10/2005 – p. 2655.
[2] Question écrite n°19119 - 12e législature de M. MASSON Jean Louis (Moselle - NI), Publiée dans le JO Sénat du 11/08/2005 – p. 2110.
[3] Bernard Maligner, op. cit. p. 526.
[4] القانون 89-13 مشار اليه سابقا.
- الأمر 97-07 مشار اليه سابقا.
- القانون العضوي رقم 12-01 مشار اليه سابقا.
- القانون 21-01 مشار اليه سابقا.

المطبقة على أعضاء البرلمان وأعضاء المجلس الدستوري[1] بجواز تمويل الحملات الانتخابية من طرف الأشخاص المعنوية الخاصة، حيث نصت المادة L52-8 من قانون الانتخابات الفرنسي لسنة 1993على أنه في حالة تقديم تبرعات من طرف أشخاص معنوية باستثناء الأحزاب والجماعات السياسية يجب أن لا تتجاوز 500.000 فرنك على أن تقدم القائمة المتضمنة هذه الأشخاص باستثناء الأحزاب والجماعات السياسية التي قدمت تبرعات للمترشحين مرفقة بحساب الحملة الانتخابية مع الإشارة الى مبلغ هذه التبرعات[2].

ومع ذلك فإن هذا الترخيص الممنوح للأشخاص المعنوية بتمويل الحملات الانتخابية استثنى بموجب نفس المادة العديد من الفئات على غرار الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون العام والأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص والتي تكون أغلبية رأس مالها مملوكة من طرف شخص معنوي عام أو أكثر وكذا الأندية والكازينوهات ودور الألعاب ، وكان الهدف من هذا الاستثناء هو الحد من إساءة استخدام سلطة المال في الحياة السياسية وضمان المساواة الفعلية بين المترشحين في الانتخابات وعدم تمركز القوة والدعم لصالح بعض المترشحين النافذين في النظام السياسي على حساب غيرهم ممن لا يملكون نفس الامتيازات[3].

غير أنه وبعد الفضائح السياسية والمالية التي ربطت بين بعض الممولين من هؤلاء الأشخاص المعنوية وبعض الأحزاب السياسية و المتعلقة أساسا بالتمويل غير المشروع والتمويل الخفي تم حظر هذا النوع من التمويل سواء تم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر وذلك بموجب المادتين 04 و 16 من القانون رقم 95-63 [4] وكذا المادة L52-08 من قانون الانتخابات الفرنسي الحالي بالنظر الى أن التبرعات المقدمة من طرف الأشخاص المعنوية الخاص لن تكون بدون مقابل في كل الأحوال، وبالتالي فمن المرجح أن تؤثر على خيارات المرشحين وتوجهاتهم المستقبلية.

---

[1] Loi organique n° 95-63 du 19 janvier 1995 relative à la déclaration de patrimoine des membres du Parlement et aux incompatibilités applicables aux membres du Parlement et à ceux du Conseil constitutionnel, J.O.R.F. du 20 janvier 1995 , voir : https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000185471#:~:text=aux%20incompatibilit%C3%A9s%20...-Loi%20organique%20n%C2%B0%2095%2D63%20du%2019%20janvier%201995,ceux%20du%20Conseil%20constitutionnel%20(1) , consulté le 13/06/2024 à 16 :22.

[2] Code électoral, version en vigueur en 1993, voir : https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/ LEGIARTI000006353124/1995-01-20 , consulté le 13/06/2024 à 16 :44.

[3] Amanda Do Valle Correa Ramos, op.cit,p.152.

[4] Loi organique n° 95-63, précité.

خاتمة :

أخيرا يمكن القول بأن تدخل المشرع الجزائري والفرنسي عن طريق تأطير سبل تمويل الحملات الانتخابية يهدف في عمومه الى إضفاء طابع أخلاقي على الحياة السياسية وإضفاء المزيد من الشفافية على العملية الانتخابية، كما أن اعتمادهما على مصادر التمويل العامة لتمويل هذه الحملات كان من أجل تحقيق المساواة وضمان الفرص المتساوية للمترشحين، وقد تفوق المشرع الجزائري في هذا المجال عن نظيره الفرنسي في مجال دعم الشباب وتحفيزه على المشاركة السياسية من خلال منحه تمويلا خاصا، أما فيما يتعلق بالتمويلات الخاصة فإن تجربة الدول الديمقراطية قد أثبتت بأن المال لا يمكن فصله عن السياسة كما وأنه في ظل عدم تمكن الدولة من توفير التمويل الكافي لهذه الحملات وضعف موارد المترشحين الشخصية كان لابد من منح الأشخاص الطبيعية فرصة دعم المترشحين الذين يرجحون توجهاتهم وأفكارهم في حدود معينة، وبناء على ما سبق يمكن الوصول الى النتائج والمقترحات التالية:

أولا: النتائج

- لقد أحاط المشرع الفرنسي مسألة تمويل الحملات الانتخابية بحماية خاصة برزت من خلال الترسانة القانونية المرصودة لتنظيم هذه المسألة والتي تعددت ما بين نصوص تشريعية وتنظيمية هدفها الأول والأخير القضاء على الفساد في الحياة السياسية بصفة عامة والعملية الانتخابية بصفة خاصة.
- تتعدد مصادر تمويل الحملات الانتخابية في الجزائر وفرنسا بين مصادر تمويل عامة وخاصة فيما يختلفان في طبيعة وحجم التمويل.
- على الرغم من إقرار المشرع الجزائري والفرنسي بحق الأحزاب في تمويل الحملات الانتخابية، غير أن المشرع الجزائري قد قصر هذه المساعدة في اشتراكات أعضائها والمداخيل الناتجة عن نشاط الحزب فقط، فيما يمكن للأحزاب السياسية الفرنسية تدعيم مترشحيها باستخدام جميع مواردها.
- لقد أولى المشرع الجزائري عناية خاصة للمترشحين الشباب وذلك عن طريق دعمهم ماديا عن طريق مساعدات مالية محتملة وكذا التكفل بنفقات الدعاية وذلك في إطار تشجيعهم على المشاركة في الحياة السياسية لبلدهم.
- لقد حظر المشرع الجزائري والفرنسي التمويل المقدم من طرف الأشخاص المعنوية الخاصة كمصدر لتمويل الحملات الانتخابية نظرا لتأثيرها المحتمل على القرارات السيادية للدولة في حالة ما استخدمت أموالها لشراء الأصوات لصالح مترشحين معينين.

ثانيا: المقترحات

-إعادة النظر في مساهمة الأحزاب السياسية في الحملات الانتخابية في الجزائر وعدم حصرها في اشتراكات الأعضاء ومداخيل الحزب، فإذا كان قانون الانتخابات يسمح بالهبات والتمويل العمومي للحملات الانتخابية فإنه من باب أولى السماح للأحزاب باستخدام مصادرها المشابهة لتمويل مرشحيها.

– ضرورة وضع سقف للهبات المقدمة من طرف الأشخاص الطبيعية لتمويل الحملات المتعلقة بالانتخابات المحلية في الجزائر، وكذا إقرار تعويض جزافي عن النفقات المتكبدة خلالها.

– ضرورة تحيين سقف الهبات المقدمة من طرف الأشخاص الطبيعية المتضمن في قانون الانتخابات الجزائري كل سنة بالنظر الى أن مدة ثلاث سنوات تعتبر مدة طويلة مقارنة مع التغير السريع للأسعار والقيم في الجزائر.

– ضرورة التأكيد على الطابع المجاني للدعاية الإعلامية للحملات الانتخابية في الجزائر ولا سيما في وسائل الاعلام العمومية على الأقل وذلك على سبيل الدعم العام للمترشحين.

– تعزيز التمويل العمومي للحملات الانتخابية بالنظر لما يمكن أن يقدمه من ضمان لتكافؤ الفرص بين جميع المترشحين.

قائمة المراجع :

ا – قائمة المراجع باللغة العربية:

1– قائمة النصوص التشريعية والتنظيمية:

أ– القوانين والأوامر:

-القانون 89-13 المؤرخ في 7 غشت 1989 يضمن قانون الانتخابات، الجريدة الرسمية عدد 32 الصادرة في 07 غشت 1989، المعدل والمتمم.

-الأمر 97-07 المؤرخ في 06 مارس 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية عدد 12 المؤرخة في 06 مارس 1997، معدل ومتمم.

-القانون العضوي رقم 12-01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 ، يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية عدد 01 المؤرخة في 14 يناير 2012.

-الأمر رقم 21 – 01، المؤرخ في 10 مارس 2021 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية عدد 17 المؤرخة في 10 مارس 2021، معدل ومتمم.

ب– النصوص التنظيمية:

-المرسوم التنفيذي 95- 304 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995، يحدد شروط انتاج المؤسستين العموميتين للتلفزيون والبث الإذاعي السمعي، حصص التحدث المباشر المتعلقة بحملة الانتخابات الرئاسية وبرمجتها وبثها، الجريدة الرسمية عدد 58، الصادرة في 08 أكتوبر 1995.

–المرسوم التنفيذي رقم 21– 190 المؤرخ في 05 ماي 2021 يحدد كيفيات تكفل الدولة بنفقات الحملة الانتخابية للشباب المترشحين الأحرار، الجريدة الرسمية العدد 33، المؤرخة في 05 ماي 2021.

2– المقالات :

– غيتاوي عبد القادر، النظام القانوني لتمويل الحملات الانتخابية، مجلة حوليات جامعة الجزائر 01، العدد 32، الجزء 01، 2018.

–حسيبة غواس، تمويل الحملات الانتخابية في ظل الأمر 21–01 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المجلد 33، عدد 03، 2022.

II – قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1-**Ouvrage :**

Faupin Hervé, Contrôle du financement de la vie politique, partis et campagnes, L.G.D.J, Paris, 1998.

Nicolas Tolini, Le financement des partis politiques, Dalloz, Bibliothèque parlementaire et constitutionnel, Paris, 2007.

2- Théses :

-Amanda do Valle Correa Ramos, le financement des compagnes électorales en France et au Brésil , thése de doctorat en droit public, Université de Paris, 2016.

3-Articles :

-Bernard Maligner, Le Conseil Constitutionnel, juge des opérations et des finances électorales , Nouveaux Cahiers du Conseil Constitutionnel, n° 41, octobre 2013.

-Emmanuel. Pierre .Guiselin, Les lacunes du droit : les financements entre légalité et illégalité, RFFP, n° 58, 1997.

Emmanuel. Pierre .Guiselin, Les lacunes du droit : les financements entre légalité et illégalité, RFFP, n° 58, 1997.

-Faupin Hervé, Contrôle du financement de la vie politique, partis et campagnes, L.G.D.J, Paris, 1998.

-Pirre Bréchon, Campagnes électorales d'hier à aujourd'hui – De la propagande classique à la communication politique », Regards sur l'actualité n° 329, 2007.

4-Textes juridiques :

A-Textes législatives :

- Loi du 1er juillet 1901 relative au contrat d'association, J.O.R.F du 2 juillet 1901 , voir : https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/LEGITEXT000006069570 , consulté le 12/06/2024 à 18 :01.

- Loi n° 86-1067 du 30 septembre 1986 relative à la liberté de communication, J.O.R.F du 1 octobre 1986 ,voir : https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000512205 , consulté le :09/06/2024.

- Loi n° 88-227 du 11 mars 1988 relative à la transparence financière de la vie politique, J.O.R.F. du 12 mars 1988 voir : https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000321646 , consulté le 05/06/2024.

- Loi n° 62-1292 du 6 novembre 1962 relative à l'élection du Président de la République au suffrage universel, J.O.R.F. du 7 novembre 1962 , voir : https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000684037 , consulté le 10/06/2024 à 17 :52.

- Code électoral, version en vigueur en 1993, voir : https://www.legifrance.gouv.fr/codes/article_lc/ LEGIARTI000006353124/1995-01-20 , consulté le 13/06/2024 à 16 :44.
- Loi organique n° 95-63 du 19 janvier 1995 relative à la déclaration de patrimoine des membres du Parlement et aux incompatibilités applicables aux membres du Parlement et à ceux du Conseil constitutionnel, J.O.R.F. du 20 janvier 1995 , voir : https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT000000185471#:~:text=aux%20incompatibilit%C3%A9s%20...-,Loi%20organique%20n%C2%B0%2095%2D63%20du%2019%20janvier%201995,ceux%20du%20Conseil%20constitutionnel%20(1) , consulté le 13/06/2024 à 16 :22.
- Code électoral français voir : https://www.legifrance.gouv.fr/codes/texte_lc/LEGITEXT000006070239/ , consulté le 03/06/2024 à 01 :28.
- Loi organique n° 2001-100 du 5 février 2001 modifiant la loi n° 62-1292 du 6 novembre 1962 relative à l'élection du Président de la République au suffrage universel, J.O.R.F. n°31 du 6 février 2001, voir : https://www.legifrance.gouv.fr/loda/id/JORFTEXT0 00000769177 , consulté le 11/06/2024 à 00 :24.

B-Textes réglementaires :

- Décret n° 2001-213 du 8 mars 2001 portant application de la loi n° 62-1292 du 6 novembre 1962 relative à l'élection du Président de la République au suffrage universel, J.O.R.F n°58 du 9 mars 2001.
- Décret n° 2023-585 du 11 juillet 2023 pris pour l'application des articles 8, 9 et 9-1 de la loi n° 88-227 du 11 mars 1988 modifiée relative à la transparence financière de la vie politique, J.O.R.F du 12 mars 1988.

5-Décision :

- CNCCFP, décision du 19 décembre 2012 relative au compte de campagne de Mme Marine Le Pen, canidate à l'élection du Président de la République des 22 avril et 6 mai 2012.

6-Autres documents :

- Réponse du Ministère de l'intérieur et de l'aménagement du territoire publiée sur la Question écrite n°19119 - 12e législature, Publiée dans le J.O Sénat du 13/10/2005.
- Question écrite n°19119 - 12e législature de M. MASSON Jean Louis (Moselle - NI), Publiée dans le J.O Sénat du 11/08/2005